دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية.

(دراسة نظرية)

THE ROLE OF SOCIAL WORK IN DEVELOPING YOUTH AWARENESS OF THE DANGERS OF ILLEGAL IMMIGRATION.
(THEORETICAL STUDY)

إعـداد

الدكتور/ حسين الشلف عبدالله .

أستاذ مساعد قسم الخدمة الاجتماعية – جامعة بنغازي .

hussein.m.elshareef@gmail.com.

الدكتور/وائل صلاح أبريك .

محاضر بقسم الخدمة الاجتماعية – جامعة طبرق .

Wail72000@yahoo.com

العدد الثالث عشر – يوليو – 2023 م

الملخص :

تمثل قضية الهجرة غير القانونية أحد القضايا المعاصرة التي تحتل اهتمام كافة دول العالم النامية والمتقدمة لتعديها حدود الدول وأقاليمها بالطرق غير الشرعية وأيضاً لكونها غير قانونية ترتبط بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مسارات تلك الدول ، خاصة بعد تفجر العديد من الثورات في الوطن العربي وتفاقم النزاعات المسلحة في العديد من الدول على مستوى العالم، ولقد تأثرت ليبيا كغيرها من الدول بموجات الهجرة غير القانونية، مما دفع العديد من الدول بكافة أجهزتها الحكومية والأهلية والمراكز البحثية بها التوجه إلى دراسة تلك الظاهرة واخضاعها للتحليل، حيث تناولت الدراسة الراهنة قضية الهجرة غير القانونية ودراسة أسبابها ودوافعها والآثار المترتبة عليها في المدى البعيد، حيث استخدمت الدراسة المنهج التحليلي و واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات والحقائق على المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة ، كما اعتمدت الدراسة على العمل المكتبي كأداة للدراسة والمتمثلة في الكتب العلمية والدراسات والبحوث السابقة والدوريات والمجلات العلمية. واختتمت الدراسة بتصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية من أجل التقليص و الحد من تلك الظاهرة داخل المجتمع الليبي ، وتنمية وعى الشباب الليبي بمخاطر الهجرة غير القانونية ومنحهم كافة المعلومات بالأضرار التي تترتب عليها وآثارها على المجتمع وعلي مستقبلهم وأمنهم، ووقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية ، وتحصين النشء والشباب في المجتمع الليبي ضد الجريمة وذلك من خلال تنمية القيم الأخلاقية وقيم الولاء والانتماء للوطن للحد من هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية:

دور الخدمة الاجتماعية – الوعي – الشباب– الهجرة غير القانونية .

Abstract

The issue of illegal immigration is one of the contemporary issues that attracts the attention of all developing and developed countries of the world because it encroaches on the borders and lands of countries by illegal means, and also because it is illegal and linked to many political matters, economic and social aspects that directly or indirectly affect the paths of those countries. , especially after the outbreak of many revolutions in the Arab world and the exacerbation of armed conflicts in many countries of the world. Libya, like other countries, was affected by the waves of illegal immigration, which prompted many countries with all their governmental and private agencies and research centers to study this phenomenon and subject it to analysis. The study reached a proposed vision for the role of social work in developing youth awareness of the dangers of illegal immigration in order to reduce and reduce that phenomenon within the Libyan society, and to develop Libyan youth's awareness of the dangers of illegal immigration and give them all information about the damages that result from it and its effects on society and on their future and security. And stop the loss of the future of thousands of young people as a national human wealth . Immunization of young people and youth in the Libyan society against crime through the development of moral values and values of loyalty and belonging to the homeland. The study also recommended in the proposed scenario to support scientific and social studies and research centers to study societal phenomena, including the analysis of the phenomenon of illegal immigration, and the settlement of political problems to reduce the pressures driving illegal immigration. It also revitalizes the media institution for the importance of its role in changing the behavior of society and enhancing the spirit of belonging. In addition to activating the role of cultural centers and civil society organizations in developing youth awareness of the dangers of illegal immigration. Finally, the study recommended the need for legal and security confrontation by enacting legislation and laws that criminalize this phenomenon and tighten the punishment for its perpetrators, those responsible for it and its mediators, coordination and international and security cooperation and activating international agreements. To combat organized crime, and to enhance joint cooperation with international organizations and bodies specialized in combating crime in order to reduce this problem

Key Words :

role social work - awareness – youth – Illegal immigration

مقدمة الدراسة:

تعد الهجرة ظاهرة قديمة حديثة، ترتبط بتمتع الفرد بحقوق المواطنة، وتوفر موارد الثروة الكونية، فإذا ما شحت الثروة أو نفدت من مكان هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث يتوفر العيش الرغيد حاملاً جذور حضارات مختلفة، ولذا فالهجرة ظاهرة اجتماعية مشروعة عرفتها البشرية عبر العصور، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى لأسباب تختلف من شخص لآخر، وهي تعني في أبسط معانيها الحركة والانتقال بصورة فردية أو جماعية من موقع لآخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أو اقتصادياً وغيره، والهجرة في هذا السياق تعني تحسين الوضع على مستوى الأفراد والجماعات. [1]

ومن الآثار السلبية للهجرة عمل بعض الشباب المهاجر في أعمال رديئة وغير شرعية كتجارة المخدرات، أو بيع الصحف، ويتعرضون للمطاردة من الشرطة، وابتزاز أصحاب الأعمال، وقد يقع البعض فريسة للجاسوسية والمنظمات التي تتبنى الفكر المتطرف حيث تنتهز الفرصة لاصطياد الشباب لعلمهم بأزمتهم في عدم توفر فرص عمل مناسبة، إضافة إلى وقوع المهاجر فريسة لسماسرة الهجرة، وفقدان الهوية نتيجة لتبني المهاجر لقيم مخالفة لقيم مجتمعه، وإصابته بالأمراض المعدية نتيجة ارتكابه الرذيلة لحالة الانفتاح ومناخ الحرية بلا حدود في تلك البلدان، والتفكك الأسري وزيادة الخلافات الزوجية .

ولقد أصبحت الهجرة غير القانونية من إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، ويلاحظ تعدد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلة للمهاجرين والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، بالإضافة إلى انعدام حقوق الإنسان السياسية، والاجتماعية، والثقافية وانعدام العدالة في توزيع الثروات والحريات والديمقراطية، والتعددية.

فظاهرة الهجرة غير القانونية لها انعكاساتها على قضايا الأمن والاستقرار، خصوصاً على دول العبور والدول المستقبلة لهذه الهجرة. وبالتالي فإن دراسة وتحليل مشكلة الهجرة من دول الجنوب المتخلف إلى دول الشمال المتقدم والتي تعد مشكلة أو ظاهرة عالمية وليست إقليمية أو محلية، والتي لا يمكن دراستها بكل أبعادها وتعقيداتها بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، فمن خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحليل أبعادها المتعددة والمتداخلة فيما بينها، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً.

كما يعد الشباب في أي مجتمع من المجتمعات عصبة، وصناع مستقبله، وحجر الأساس لبناء مجده، كونهم أكثر الفئات حيوية ونشاطاً وقدرة على العمل والإنتاج، ولديهم روح البذل والعطاء، وهم من يتولون الدفاع عنه، ولهم

خصائصهم وسماتهم التي تميزهم عن غيرهم، وهم بحاجة إلى العناية والرعاية، من خلال توجيه برامج التنمية نحوهم لمكانتهم المهمة في المجتمع.

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن التنمية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها، لذلك تركز التنمية على الإنسان فتعمل على تنمية قدراته إلى أقصى حد ممكن وتحقيق أكبر استثمار للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عجلة التنمية الشاملة عن طريق تزويد الإنسان بمهارات جديدة تعمل على تغيير اتجاهاته وعاداته، فالعنصر البشري هو أداة التنمية وهو المنتفع منها.[2]

ويعتبر الشباب قطب عملية التنمية والتقدم والتغيير نحو الأفضل في أي مجتمع من المجتمعات، فمصير التنمية يتوقف على تربية الشباب وإعدادهم ورعايتهم، إذ تعتبر مرحلة الشباب من المراحل الهامة في حياة الأفراد والمجتمعات، كما أن الاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاتهم ظاهرة عالمية وينطلق هذا الاهتمام من الاعتراف بما للشباب من مكانة في المجتمع المعاصر.[3]

حيث يشكل الشباب فئة هامة من فئات المجتمع نظراً لضخامة المساحة التي يحتلها على خريطة الهرم السكاني في المجتمع الليبي، ونظراً لغياب الإحصاءات الرسمية نتيجة العنف الدائر في البلاد وحالة عدم الاستقرار السياسي، فإن أكثر من ربع السكان (33.65%) لا تتجاوز أعمارهم (14 عامًا) في عام 2020م، وفقًا لـ "كتاب حقائق العالم" لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية؛ في حين (56.78%) من جملة السكان تقع في الفئة العمرية (15–54 عامًا) ونسبة (5.52%) بين (55–64 عامًا) و(4.05%) هم عند 65 (عامًا فما فوق) .[4]

يعد الشباب هم أكثر فئات المجتمع تطلعاً للمستقبل وانشغالاً بقضاياه ومن ثم فإنهم الفئة الأكثر عرضة للإحباط والصراع، نظراً للفجوة بين مستويات الطموح المرتفعة لديهم وإمكانيات الإنجاز المتواضعة في ظل تفشي البطالة وتدني مستويات المعيشة، والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى ردود متباينة بينهم.

وفى اطار الحديث عن المشكلات التي يمكن أن تواجه الشباب، فأننا نشير هنا إلى ظاهرة انتشرت في الآونة الأخيرة هى ظاهرة الهجرة بكافة أنواعها كنتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول من بينها دولة ليبيا بالإضافة إلى انتشار بعض النزاعات المسلحة والصراعات ومع رغبة الشباب في التغير والسعي نحو الاستقلال بالذات وتوفير مستوى معيشي أفضل، يقع الشباب في دائرة الصراع بين احتياجاتهم ورغبتهم في تحقيق ذاتهم وبين القدرات المحدودة والضعيفة للمجتمع، الأمر الذي قد يجعلهم بيئة خصبة للوقوع في المحظور إما الاتجاه نحو المخدرات والالتحاق بالجماعات التي تحقق له أحلامه أو الرغبة في الهجرة حتى ولو بطريقة غير قانونية، أو من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة الذين يتقاضون عشرات الآلاف من العملة الصعبة الدولار مقابل إطلاق الوعود بالسفر للدول التي يرغبون الهجرة إليها، فأصبحت السوق السوداء للإتجار بأحلامهم وآمالهم.

ولهذا تسعى الدراسة الراهنة إلى البحث في قضية الهجرة الغير قانونية ودور الخدمة الاجتماعية فى توعية الشباب حول مخاطر هذا النوع من الهجرة .

ثانياً: أهمية الدراسة وأسباب اختيارها:

1- يمثل الشباب أحد الشرائح العمرية الهامة داخل المجتمع وتتميز هذه الشريحة بالطاقة والحماس والتطلع الى المستقبل وهم عماد الأمة وطاقتها الانتاجية الداعمة للتنمية.

2- تمثل الهجرة غير القانونية احدى القضايا المعاصرة التي تعانى منها العديد من الدول فى الفترة الاخيرة وعلى الاخص الدولة الليبية وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتى تتطلب التدخل للحد من آثارها على الشباب والمجتمع ككل.

3- تعد مهنة الخدمة الاجتماعية احدى المهن الإنسانية التي تهتم بمساعدة عملائها من خلال آليات العمل المهني وتدخلاتها المهنية التي تتجدد مع تغير المتغيرات المجتمعية وذلك للتعامل مع القضايا المعاصرة من أجل الحد من آثارها السلبية التي يمكن أن تؤثر على الشباب بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

4- في ضوء المتغيرات المعاصرة هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول قضية الهجرة غير القانونية والمخاطر والأضرار الناجمة عنها وخاصة عن طريق بحوث الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

1- التعرف على الأسباب المؤدية الى الهجرة غير القانونية لدى الشباب.

2- التعرف على الأثار السلبية للهجرة غير القانونية على الشباب.

3- التوصل إلى تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في توعية الشباب ضد مخاطر الهجرة غير القانونية.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

1- ما الأسباب المؤدية الى الهجرة غير القانونية لدى الشباب؟

2- ما الأثار السلبية للهجرة غير القانونية على الشباب؟

3- ما التصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في توعية الشباب ضد مخاطر الهجرة غير القانونية ؟

خامساً : المصطلحات والمفاهيم:

1- مفهوم الوعي:

تعددت مفاهيم الوعي فهناك من يعرف الوعي على أنه "وعي الشيء يعيه وعياً أي جمعه حفظه وفهمه ووعى الأمر أي أدركه على حقيقته".[5]

أما الوعي لغوياً "يعني الفهم وسلامة الإدراك وهو في الاصطلاح إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة وهو على درجات من الوضوح والتبصير والوعي بهذا المعنى يتضمن إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجي وأخيراً إدراكه لنفسه باعتباره عضو في جماعة. [6]

ويعرف الوعي أيضاً بأنه "إدراك الفرد لذاته وكل ما يحيط به إدراكاً مباشراً وهي أساس كل معرفة ويمكن إرجاع مظاهر الوعي إلى:

– المعرفة (الإدراك). – الوجدان (الشعور والعاطفة). – النزوع والإرادة للسلوك.[7]

كما يشير قاموس الخدمة الاجتماعية إلى الوعي بأنه "الإدراك الذهني أو هو ذلك الجزء من العقل الذي يتوسط بين البيئة والمشاعر والأفكار".[8]

ولذلك يربط بعض العلماء بين الوعي والمعرفة والعقل على أساس أن الوعي هو نشاط عقلي سلوكي.[9]

ويعني الوعي أيضاً إدراك الفرد بجوانب شيء معين بمعنى إدراكه لأفكاره ومشاعره والبيئة المحيطة به، ومعرفة ما هو صحيح وما هو خطأ، وهو عملية عقلية تسبق الاستجابة النهائية.[10]

ولذلك يعرف الوعي بأنه "ذلك الجزء من العقل الذي يدرك به المرء ذاته والبيئة المحيطة".[11]

وتعرف الدراسة الراهنة الوعي إجرائياً بأنه إدراك الشباب لذاته ومقوماته وأيضاً إدراك الفرد لواقعه وبيئته المحيطة بمعنى إدراكه وإحساسه لأوضاعه وأوضاع مجتمعه وفكرته عن نفسه ومشاكله وأيضاً فكرته عن قضايا ومشكلات مجتمعه.

فالوعي هنا مرتبط بالأفكار والمعتقدات والتصورات والآراء التي تكونت لدى الشباب عن نفسه وعن مجتمعه وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه الأفكار تتشكل من خلال ما يتلقاه أو يتوفر لديه من معارف وأفكار يتلقاها العقل ويدرك بعدها واقعه وكيفية التعامل مع ذلك الواقع.

أي أن الوعي يتكون لدى الفرد من خلال ثلاث مكونات:

1– المكون المعرفي: وهو ما يتلاقاه أو يكتسبه الفرد من معارف وأفكار ومعتقدات سواء كانت هذه الأفكار والمعارف والحقائق التي اكتسبها أو أدركها الفرد كانت عقلانية صحيحة وإيجابية أو غير عقلانية وغير صحيحة سلبية نحو موضوع أو شيء معين.

2– المكون الوجداني: وهو ما يتكون من مشاعر وانفعالات وأحاسيس نتيجة ما تلاقاه الفرد أو اكتسبه من معارف وحقائق وأفكار، فإذا كانت إيجابية فإنه يكون شعور وموقف إيجابي نحو الشيء أو الموضوع وإذا كانت معارف وحقائق وأفكار سلبية فإنه يكون شعور وموقف سلبي نحو هذا الشيء أو الموضوع.

3- المكون السلوكي أو النزوعي: وهو أن يسلك الفرد سلوك يتناسب مع الموقف الذي كونه أو اتخذه نتيجة ما تلاقاه من معارف وحقائق فإن كان إيجابياً فإنه يسلك سلوكاً إيجابياً نحوه بالإقبال عليه وإذا كان سلبياً فإنه يسلك سلوكاً سلبياً بالعزوف عنه.

بمعنى أن السلوك نتاج الفكر أي أن الأفكار وما يليها من عمليات عقلية والتي تحدث داخل الفرد وهي المسئولة عن توجيه السلوك، ولذلك يمكن الحكم على الأفكار أو الحقائق والمعارف عن طريق الأداء السلوكي من خلال سلوك الفرد سلوكاً إيجابياً أو العكس . لذلك فإن تنمية وعي الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية تعني تغيير إيجابي لأفكار وحقائق ومعارف الشباب السلبية نحو ذاتهم ونحو مجتمعاتهم والتي تدفعهم إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية وإكسابهم أفكار وحقائق ومعارف عن واقعهم وقدراتهم وإمكاناتهم وأيضاً ما يتوفر في المجتمع من إمكانات وموارد يمكن استغلالها وتوظيفها للحد من مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم بدلاً من اللجوء إلى الهجرة غير القانونية. بالإضافة إلى مساعدة الشباب على إدراك العديد من المخاطر التي قد يتعرض لها الشباب أثناء اللجوء إلى خوض تجربة الهجرة غير الشرعية، وأيضاً تنمية وعي الشباب في قدرتهم على تحمل المسئولية لمواجهة مشكلاتهم وكيفية التغلب عليها وكيفية استثمار وتوظيف طاقاتهم وإمكاناتهم بما يتوفر في المجتمع من إمكانات وموارد وجعلهم أكثر إحساساً وإدراكاً بواقعهم وظروفهم وظروف مجتمعاتهم.

وتعرف الدراسة الراهنة تنمية الوعي بأنه: العمل على معرفة وادراك الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية والآثار المترتبة عليها نفسياً واجتماعياً وجسمياً واقتصادياً، والمخاطر المتعددة التي قد يتعرض لها خلال رحلته إلى بلد المهجر إلى الترحيل أو الحبس أو الموت غرقاً.

2- مفهوم الشباب:

يُعرف الشباب بأنه: الفئة العمرية التي تشغل وضعاً متميزاً في بناء المجتمع، وهم ذات حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أن هذه الفئة تكون ذات بناء نفسي تعمل على تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته.[12]

وأيضاً يعرف الشباب بأنهم: أفراد في مرحلة المراهقة، أي بين مرحلة البلوغ الجنسي والنضج، مع مراعاة أن الفترة التي تنتهي فيها مرحلة الشباب غير محددة بل قد تمتد إلى سن الثلاثين.[13]

والشباب يعني مرحلة من مراحل العمر تقع بين الطفولة والشيخوخة وهي تتميز من الناحية البيولوجية بالاكتمال العضوي ونضوج القوة، كما تتميز من الناحية الاجتماعية بأنها المرحلة التي يتحدد فيها مستقبل الإنسان سواء مستقبله المهني أو مستقبله العائلي.[14]

كما يعرف مفهوم الشباب على أنه الطاقة الفعالة والبناءة في المجتمع والتي قد تمتد من سن الخامسة عشرة وحتى الخامسة والثلاثون أو يزيد ولديهم قدرة على الإنتاج والابتكار ويمتلكون القدرات البدنية، النفسية، الاجتماعية التي تمكنهم من المشاركة الإيجابية.[15]

وفي تعريف أخر يعرف الشباب بأنه مرحلة عمرية يمر بها أي إنسان وتتميز بالحيوية، وهي طاقة متجددة تضفي على المجتمع طابعاً مميزاً وترتبط بعدة قدرات.[16]

وفي ضوء الطرح السابق تعرف الدراسة الراهنة الشباب بأنهم تلك الفئة الذين تتراوح أعمارهم من عشرون سنة إلى ثلاثون سنة، يتمتعون بالطاقة والحيوية، متعطلون عن العمل، يبحثون عن عمل لتحسين حياتهم وقد يكونوا معرضون لمخاطر الهجرة غير القانونية أو الذين لم يسبق لهم المحاولة في السفر عن طريق الهجرة غير القانونية .

3- مفهوم الهجرة:

يشار الى مفهوم الهجرة في اللغة إلى: جاء في هجر هجراً وهجراناً أي صرمه وقطعه. [17] وورد أيضاً أن المهاجر هو من ترك وطنه، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه أو منه، والهجرة تعني الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان لآخر سعياً وراء الرزق أو العلاج، أو طلب العلم.

ويعرف مفهوم الهجرة اصطلاحا بأنه انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن تتوفر فيها سبل الكسب والعيش الكريم، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود البلد، أو خارج حدوده بهدف الاستقرار، وذلك تحت تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها.[18]

وتعرف الهجرة بأنها انتقال البشر من مكان فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، والهجرة نوعان: الأولى شرعية تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة، والثانية غير شرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.[19]

كما عرفت الهجرة على أنها "الانتقال الجغرافي من مكان لآخر بقصد تغيير محل الإقامة الدائمة فهي بذلك تؤثر ليس فقط على توزيع السكان وتباين كثافتهم في المكان فقط بل حتى في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية حيث يعد التغيير في التركيب النوعي والعمري نتاجاً هاماً من نتائجها إذ غالباً ما يهاجر الذكور من الفئات الوسطى بنسب أكبر من الإناث وهذا ما يسبب ارتفاع نسب الذكور من هذه الفئات في مناطق الجذب السكاني وانخفاضها في المناطق الطاردة وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الإناث في المناطق الريفية".[20]

3- مفهوم الهجرة غير القانونية:

لقد تطور مفهوم الهجرة غير القانونية في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقروناً به ، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير القانونية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الإتجار بالبشر، وأيضاً الجريمة غير الوطنية، وقد تأخذ الهجرة غير القانونية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين، ويمكن تعريفها كما ورد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

غير الوطنية بموجب المادة الثالثة (أ)، تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير القانونية بأنها " الدخول غير المقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من أشكال تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.[21]

ويمكن تعريف الهجرة غير القانونية أيضاً بأنها "الدخول غير المشروع، أي عبور حدود الدولة دون التقيد بالشروط اللازمة التي تضعها الدول المستقبلة لدخول أراضيها دخولاً مشروعاً، وعادة ما يكون ذلك من خلال استخدام وثائق سفر مزورة تم الحصول عليها من خلال الاحتيال والتلفيق أو الفساد أو الإكراه أو بأية طريقة أخرى غير قانونية أو كان مستخدماً هذه الوثيقة شخصاً غير صاحبها الشرعي".[22]

ويقصد أيضاً بالهجرة غير القانونية بأنها "تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير القانونية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل، ولذلك يلجأ المهاجرون غير القانونيون إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان من خلال التسلل أو التهريب سواء عن طريق الحدود أو الزواج الشكلي لهدف الحصول على إقامة أو يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، وفي هذه الحالات تصبح إقامتهم غير مشروعة ويعرضهم إلى كثير من الأخطار".[23]

ويشير مفهوم الهجرة غير القانونية بأنها: "الهجرة عبر الحدود الدولية من دولة إلى أخرى بطريقة غير قانونية ينتهك من خلالها قوانين الهجرة بالدولة المستهدفة".[24]

كما يشير مفهوم الهجرة غير القانونية بأنه "الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول وطبقاً لأحكام القانون الدولي والداخلي لدولة المهجر".[25] كما تُعرف الهجرة غير القانونية بأنها "الهجرة عبر الحدود الوطنية في شكل مخالف لقوانين دخول البلاد وبصورة غير مشروعة سواء كان ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو بغرض العمل والإقامة".[26]

وفي إطار ما سبق تعرف الهجرة غير القانونية في هذه الدراسة بأنها : انتقال الشباب من موطن إقامته إلى منطقة أخرى خارج دولته عبر الحدود بدون وثائق أو تأشيرات سفر، حيث يتم انتقال الشباب بطريقة عمدية ومخططة وفق إرادتهم حسب الظروف المتاحة ويسعى الشباب إلى هذا الأسلوب من الهجرة من أجل البحث عن فرصة عمل لزيادة الدخل بهدف تحسين مستوى المعيشة.

سادساً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (إيهاب عبد الخالق هيكل، 2015). [27]

وجاءت هذه الدراسة بعنوان "اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بإحدى محافظات الجيزة". هدفت الدراسة إلى قياس مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة الدراسة من أجل تحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة الدراسة بمفهوم الهجرة غير المشروعة، كذلك تحديد طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما هدفت

الدراسة التعرف على عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة ودول المقصد للراغبين في الهجرة، وتحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة الدراسة بمخاطر الهجرة غير المشروعة. حيث تم اختيار عينة من الشباب الريفي بالفئة العمرية (18– 40 سنة) والمنتمين لأسر ريفية حائزة على الأراضي الزراعية، وأجريت الدراسة في قرية المنصورية بمحافظة الجيزة وتم جمع البيانات خلال شهر ديسمبر 2015م واستخدمت استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، أن أكثر من ثلث العينة بقليل اتجاههم سلبي نحو الهجرة، كما توضح النتائج أن ما يقرب من نصف المبحوثين من الشباب الريفي كانت بدرجاتهم متوسطة فيما يتعلق بمفهوم الهجرة غير الشرعية كما أن ما يقرب من ثلث المبحوثين مستوى معرفتهم مرتفع وأن(6%) منهم يعرف بدرجة منخفضة كذلك طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة والمتغيرات الديموغرافية ، في حين أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ودرجة معرفة الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، كما أكدت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين اتفقت على أن انتشار البطالة وقلة فرص العمل يمثل أكبر عوامل الطرد حيث أن هذا العامل يأخذ الترتيب الأول، كذلك فإن جميع العوامل أو الأسباب الطاردة وراء اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير الشرعية انحصرت جميعها في أسباب اقتصادية مادية مرتبطة بالدخل والعمل ،كما دلت نتائج الدراسة أن رغبة المبحوثين من الشباب الريفي قد انحصرت في دول كلها تتبع للاتحاد الأوروبي وهي دول تشتهر بالحركات التجارية والانتعاش الاقتصادي، وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة معرفتهم بمخاطر وتبعات الهجرة غير المشروعة متوسطاً حيث بلغت نسبتهم 53% وأن 23% من إجمالي العينة معرفتهم بمخاطر الهجرة غير الشرعية مرتفعاً.

2– دراسة (عزالدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد ، 2017). [28]

بعنوان واقع الهجرة غير الشرعية حيث هدفت للتعرف على المخاطر والمساوئ التي يعاني منها العالم بأسره، وهذه المشكلة برزت على المسرح الدولي، فمن واجب الجميع التعاون لمواجهة هذه الظاهرة بكل حزم وجدية، وذلك مع توفير الاحتياجات والإمكانيات التي تتطلب العمل لمعالجة هذه الظاهرة، ووضع خطط ناجحة لضمان نجاح كل الجهود المبذولة والتي ستبذل مستقبلاً لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك لأنها تؤثر سلبياً على تقدم الدول في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، فالتواجد البشري غير القانوني وغير المنظم له أضرار ومخاطر وآثار سلبية على كافة المستويات، ومن خلال إثبات فرضية هذا البحث يظل التحدي الرئيسي بالنسبة للهجرة غير الشرعية مرتبطاً بالمشاكل التي تعاني منها دول المصدر، من حيث الاضطرابات السياسية، الحروب الأهلية، والنزاعات الحدودية، والفقر، والبطالة، وهنالك اعتقاد لدى دول الشمال أن هذه الظاهرة لا يمكن معالجتها ما لم تحل المشكلات التي تواجهها مجتمعات دول الجنوب، وذلك من خلال إحلال السلام، وتحقيق الاستقرار السياسي، وضمان حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة.

3- دراسة (محمد سالم الأسطل، 2017). [29]

هدفت الدراسة الى التعرف إلى اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو الهجرة غير الشرعية، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسح الإعلامي والذي في إطاره تم استخدام مسح الجمهور من خلال أداة الدراسة، وقد استخدمت نظرية الأجندة، واعتمد الباحث على صحيفة الاستقصاء بوصفها أداة لجمع المعلومات والتعرف على اتجاهات شباب الجامعات في محافظات غزة نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (400) مبحوث من طلبة الجامعات الفلسطينية الثلاث بغزة (الإسلامية والأزهر والأقصى)، وذلك خلال الفترة (2017/1/3) حتى (2017/1/23).

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن ما نسبته (92.75%) من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإلكترونية ويعتمدون عليها في اكتساب المعلومات حول قضايا الهجرة غير الشرعية، وأشارت الدراسة إلى أن موقع دنيا الوطن جاء في مقدمة المواقع الإلكترونية التي يعتمد عليها المبحوثون في متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة (75.2%) تلاه موقع وكالة معاً بنسبة (70.3%). وأظهرت الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي جاءت في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون في متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة (60.8%)، ثم تلتها المواقع الإلكترونية بنسبة (56.7%).

وأوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام المواقع الفلسطينية الإلكترونية بجميع قضايا الهجرة غير الشرعية، وأهمية تعزيز الاعتماد على الكوادر المتخصصة في ذلك والحفاظ على المهنية، والاهتمام بالموضوعية والمصداقية في الطرح، والتنويع في القوالب الإعلامية، وزيادة الاهتمام بالدراسات المتخصصة بالهجرة غير الشرعية ومخاطرها ونشرها عبر مواقعهم، وضرورة وضع استراتيجية إعلامية موحدة تتوافق عليها المواقع الإلكترونية من واقع مسئوليتها الوطنية والاجتماعية لمواجهة التحديات المختلفة.

4- دراسة (محمد إمحمد محمد أبو زيد، 2019). [30]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011- 2017، وقد تناولت هذه الدراسة أسباب الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي، وبينت مكونات الأمن القومي الليبي، وأهم التحديات التي واجهها، واستطلاع الحلول للحد من تأثيرها على الأمن القومي الليبي. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع التسلسل التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الليبي. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي شهدتها ليبيا، والمنهج القانوني من خلال الإطلاع على أهم التشريعات والقوانين التي أبرمت حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وإثبات صحة فرضية الدراسة التي مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين، وأثبتت الدراسة من خلال نتائجها أن تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، والتي بلغت في عام 2018 (704) الف مهاجراً غير شرعياً، شكلت آثاراً أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الليبي، وأوصت الدراسة بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش، ومؤسسات الأمن الوطني، لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.

5- دراسة (أحمد محمد إبراهيم أحمد الشال، 2020).[31]

استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الشباب الريفي نحو الهجرة، والتعرف على أهم المشكلات المترتبة على هجرة الشباب الريفي. وقد اختيرت قرية ميت غمر الكرما مركز طلخا لإجراء هذه الدراسة على عينة عشوائية قوامها 110 مبحوثاً، وتم تجميع البيانات باستخدام صحيفة استبيان بالمقابلة الشخصية وقد استخدم في تحليل هذه البيانات التكرارات والنسب المئوية، وحساب الأهمية النسبية لكل من مشكلات الهجرة والمخاطر الناتجة عنها.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أهمها أن من أهم الأسباب الاجتماعية للهجرة هي "طلب العمل" بمتوسط مرجح (48.2 %) بينما تبين أن من أهم الأسباب الاقتصادية للهجرة هي "الحصول على عروض عمل أفضل للحصول على حياة أفضل بمتوسط مرجح (49.3 %) ، فى حين أن من أهم الأسباب الثقافية للهجرة هي أن الهجرة بتكسب المهاجر عادات وتقاليد جديدة بمتوسط مرجح (45.5%) ، كذلك يتضح أن من أهم النتائج الاجتماعية للهجرة والتي جاءت بنسبة كبيرة بلغت (71.8%) هي تحسين المستوى المادي و المعيشي، كما أكدت نتائج الدراسة أن الاسباب الاقتصادية للهجرة ما نسبته (63.6%) هي نقص القوى العاملة في بعض الدول وزيادة البطالة في دول أخرى، في حين أكدت الدراسة نتائج الثقافية للهجرة والتي جاءت بنسبة كبيرة بلغت (66.4 %)هي زيادة القدرات العلمية للأشخاص الذين يدرسون هناك كما توصلت النتائج إلى أن من أهم مخاطر الهجرة التي يعرفها أفراد العينة بالدراسة هي "التعرض للموت غرقاً".

6- دراسة حسن خميس إبراهيم نحلة (2020)[32]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة غير الشرعية، وتحديد مستوى وعي الشباب بمخاطرها، وتحديد البرامج الموجهة لتمكين الشباب للحد منها، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية تمكين الشباب، ووضع المقترحات الخاصة بتمكينهم، والدراسة وصفية بالعينة للشباب المشارك في مبادرة " قوارب النجاة " بمحافظة البحيرة، وطبقت الدراسة على عينة من المستفيدين وعددهم (200) شاب، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من الدوافع للهجرة غير الشرعية لدى الشباب أهمها الدوافع الاقتصادية، الدوافع الاجتماعية، كما أن هناك عدد من البرامج التي وجهت لتمكين الشباب مادياً ومعنوياً، بالإضافة إلى التدريب الذي يكسب الشباب العديد من المعارف والمهارات.

تحليل الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة:

1- ركزت بعض الدراسات على الهجرة القانونية وعلى الدوافع المؤدية إليها والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها.

2- أشارت نتائج بعض الدراسات إلى تعرض المهاجرين الغير القانونيين للعديد من المشكلات قبل السفر مثل صعوبة الحصول على عقد عمل والاستدانة لتوفير نفقات السفر، كما أشارت النتائج إلى أن من أسباب عودة المهاجرين عدم التوافق مع طبيعة العمل في دول المهجر وتعرض البعض للاستغناء عن خدماته.

3- أوضحت نتائج الدراسات افتقار المهاجرين إلى شبكة أمان يستندون إليها وتصدى للدفاع عنهم ومعاونتهم عند الضرورة وأن الجاليات المقيمة بالخارج تفتقر إلى آلية للتكامل الاجتماعي مع المهاجرين.

4- أكدت معظم الدراسات على خطورة الهجرة غير القانونية وعلى الاهتمام المتزايد بها من قبل الحكومات والباحثين والرأي العام في الفترة الأخيرة باعتبارها واحدة من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6- اهتمت أغلب الدراسات بتحديد الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير القانونية وأشارت نتائجها إلى العديد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين والتي تهدد الأمن النفسي والاجتماعي لهم كالترحيل والحبس أو تهديد الحياة نفسها كالموت غرقاً.

7- نبهت نتائج الدراسات إلى تعرض المجتمع للعديد من المخاطر نتيجة الهجرة غير القانونية، ولعل من أبرزها فقدانه لثروته البشرية من الشباب.

7- استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وصياغة التصور المقترح.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

مرحلة الشباب ومعاييرها:

وفقا لطبيعة مفهوم مرحلة الشباب يمكن تحديد المعايير التالية الخاصة بتلك المرحلة فيما يلى:

1- **المعيار الزمني:** وهذا يحدد مرحلة الشباب باعتبار مالها من خصائص عمرية، كما اتفق غالبية العلماء على أنها ما بين سن الخامسة عشر والثلاثين.

2- **المعيار الاجتماعي:** ويركز على طبيعة الأوضاع التي يمر بها المجتمع ففي المجتمعات المختلفة لا تأخذ مرحلة الشباب شكلاً زمنياً، حيث لا تتضح معالم بدايتها كما تختصر مدتها أو تذوب خصائصها في مرحلة عمرية أخرى، أما في المجتمعات المتقدمة فهي تؤكد على إبراز مرحلة الشباب وإطالتها باعتبارها فترة تدريب وإعداد لتحمل المسئولية.[33]

3- **المعيار السلوكي:** يركز على اتجاهات سلوكية ذات طابع يميل إلى التحرر وتشكيل مجموعة الاتجاهات السلوكية والتي إذا تميز بها الإنسان اعتبره المجتمع شاباً.[34]

4- **المعيار البيولوجي:** يتميز بنمو الوظائف العقلية والتذكر والإدراك والتخيل إلى جانب القدرة على الإبداع والابتكار والتفوق العلمي واكتساب المهارات والقدرة على اتخاذ القرارات وحرية الاختيار.[35]

5- **المعيار السيكولوجي:** يركز على عمليات تغيير وارتقاء في البناء الداخلي للشخصية، والاستقرار في النضج في جوانب الشخصية تأثراً بعناصر الوراثة والبيئة وتكوين الذات وإدراك الفرد للواقع ولحاجاته الوجدانية والإدراكية بصورة أفضل.

6- **المعيار الثقافي:** حيث يؤكد على أن الشباب له ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من الفئات العمرية الأخرى. [36]

خصائص مرحلة الشباب:

الشباب مرحلة عمرية محددة من بين مراحل العمر، وتتميز هذه المرحلة بالقابلية للنمو الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي كما تتميز بالقوة والنشاط والسرعة، كما أن الشباب حديث الخبرة ويفتقد للتجربة وشديد الحساسية للأوضاع المحيطة، وهذه الطاقة الشبابية تعتمد عليها المجتمعات في تقدمها ورقيها.

وعلى ذلك فالشباب يمثلون شريحة عمرية محددة بيولوجياً ونفسياً واجتماعياً، ومن خلال هذه التحديد نجد أن مرحلة الشباب تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها تختلف في طبيعتها عن المراحل السابقة واللاحقة لمرحلة الشباب، ويمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي: [37]

1- **القدرة على العطاء:** يمتلك الشباب القوة والعزيمة والطاقة التي يمكنهم تقديمها لهذا المجتمع، والطاقة الكامنة لدى هؤلاء الشباب لا تنفذ مما يجعل قدرتهم على العطاء مستمرة، بينما تتميز باقي المراحل الأخرى المتقدمة للأشخاص بالضعف والتوقف عن العطاء نتيجة وهن الجسد والعقل.

2- **الطموحات والأهداف:** لا يستطيع الأطفال تحديد الأماني والأحلام الخاصة بهم، وغالباً لا ترتبط بالواقع أو القدرات الحقيقية التي يتمتعوا بها، أما في مرحلة الشباب يصبح الأشخاص قادرين على تحديد أهدافهم وفقاً لقدراتهم وميولهم، لأن درجة وعيهم ومداركهم تكون مختلفة مما يمكنهم من الوصول إلى تحقيق أهدافهم.

3- **القدرة على تحمل المسئوليات:** لا يستطيع الأطفال تحمل المسئولية والواجبات، أما في مرحلة الشباب يكون أكثر نضجاً وقدرة على تحمل الواجبات والمسئوليات لأنه يكون على درجة من القوة والإرادة التي تؤهله لهذا.

4- **النضج العاطفي:** تتميز مرحلة الشباب بالعواطف الجياشة ونضج المشاعر، حيث تبدأ الأنوثة أو الرجولة بالاكتمال والرغبة في الزواج وتأسيس أسرة مكونة من عدة أفراد.

5- **الاندفاع والتسرع:** نلاحظ أن الشباب في هذه المرحلة يكون أكثر تهوراً في اتخاذ القرارات، فلا تتوفر لديه الحكمة الكافية بل يطغى عليه العنفوان والتسرع.

6- **مواجهة التحديات المتعددة:** يواجه الشباب الكثير من العقبات، وضرورة اختيار التخصص العلمي الذي يمكنه من تحديد مستقبله، كما يقابل تحديات خاصة بالأخلاق حيث يحاط بالكثير من الموانع والمفاسد التي تنتشر في المجتمع وعليه أن يتجنبها ويقاوم الوقوع فيه.

الاحتياجات الأساسية للشباب:

توجد احتياجات كثيرة ومتعددة للشباب والتي تتطلب ضرورة إشباعها حتى لا تؤدي إلى حدوث المشكلات ومن هذه الاحتياجات كما يلي: [38]

أ- الحاجة إلى تأمين المستقبل

ب- الحاجة إلى الزواج وتكوين الأسرة

ج- الحاجة إلى مثل عليا واضحة وقيادة واعية

د- الحاجة إلى دعم الشخصية واستثمار الاستعدادات الخاصة

مشكلات الشباب:

يرى مصطفى أن مشكلات الشباب تتمثل فيما يلي: [39]

1- **المشكلات النفسية:** وهي تلك المرتبطة بمشاعر الخوف والخجل والارتباك التي يعاني منها الشباب عند مواجهة المواقف المختلفة أو عند التحدث مع الآخرين، كما قد يعاني بعض الشباب من مشاعر النقص والقلة نتيجة لبعض القصور الجسمي أو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو نتيجة لسوء المظهر مما يؤدي بهم إلى فقدان الثقة بالنفس.

2- **المشكلات العاطفية:** تعد مشاعر الحب في هذه المرحلة من الحاجات الأساسية لتحقيق الذات والاستقرار الانفعالي، وإذا فقدوا الحب في هذه المرحلة فإنه يشعرون بالضياع وفقدان الحماية ويشعرون بالكآبة والحزن، وفي هذه المرحلة يحاولون الظهور بمظهر الراشدين.

3- **المشكلات الاجتماعية ومن أبرزها الأسرية:** توجد علاقة قوية بين التوافق والتكيف الاجتماعي من جهة وبين الاستقرار في العلاقات الأسرية بمشكلات ملحوظاً من جهة أخرى، ولذلك توجه الدراسات الخاصة بمشكلات الأسرة اهتماماً توافق الشخصية في الأسرة، ويقول بعض الباحثين أن الأسرة هي المسئولة في المقام الأول عن تكوين نمط الشخصية، وهذا ما يمثل الإطار العام الذي يغطي جميع الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يؤديها الفرد بالحياة، وهي الأساس الذي يحيط باستجابات الفرد المختلفة تجاه بيئته التي يعيش فيها.

4- **المشكلات الثقافية ومن أبرزها أزمة الهوية:** تعتبر من أهم مشكلات الشباب، حيث يترتب عليها عدم اكتمال القدرة على الحب الناضج، وهي تعني إحساس الشباب الضياع في مجتمع الذي يساعدهم على فهم من هم، والتي تحدد أدوارهم في فرصاً يمكن أن تعفيهم من هذا الإحساس.

الهجرة غير القانونية:

تعد الهجرة غير القانونية أحد القضايا الهامة التى شغلت العديد من المتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية وذلك لمحاولة دراستها دراسة دقيقة للوقوف على أسبابها والعوامل التي تؤدى اليها وكيفية العمل على مواجهتها من خلال الآليات المناسبة على مستوى الدولة ككل، وفى اطار هذا نستعرض فيما يلى بعض النظريات الاجتماعية التى سعت الى تفسير الهجرة وأسبابها بصفة عامة ومنها:

أهم النظريات المفسرة للهجرة:

1- نظريـة الطرد والجـذب: تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظرات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. وقد اعتبر "بوج" أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، والعامل السكاني يكون أكثر وضوحاً في الدول الفقيرة التي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها، أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين لعدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال وهناك أيضاً عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية مما يؤدي إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.[40]

2- نظرية القرار: تقوم هذه النظرية على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات الهجرة نتيجة عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية، وتؤدي البيئة دوراً أساسياً في جعل الإنسان يتخذ قرار الهجرة، حيث يتخذ المهاجر قرار الهجرة بنفسه إذا كانت احتياجاته غير متوفرة في موطنه الأصلي، فمن الممكن أن يهاجر الفرد من مكان لآخر، وهذا القرار يتأثر بالآخرين كأفراد العائلة وجماعات الرفاق، وهي فرصة لتحقيق أهدافه والحل الناجح للمشكلات التي يعاني منها.[41]

دوافع وأسباب الهجرة:

ربما يكون من الصعب على الأشخاص ترك أوطانهم والانتقال إلى مكان آخر للعيش، لكن لسبب أو لآخر هناك العديد من العوامل التي تجذب أولئك الأشخاص مما يؤدي إلى تفضيل خيار الهجرة والانتقال، وفيما يلي ذكر لأهم دوافع الهجرة: (42)

1- الدوافع الأمنية: تحقق عندما يشكل عيش الفرد داخل البلد خطراً حقيقياً على حياته أو حياة عائلته، وذلك يعود للكثير من الأسباب مثل الدين، أو الجنسية، أو العرق، أو الاتجاه السياسي، أو حتى الانتماء إلى منظمات أو جماعات، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مكان آمن ثم الانتقال إليه.

2- الدوافع الاقتصادية: البحث عن فرص العمل والرفاهية من أكثر أسباب الهجرة انتشاراً والتي تؤدي إلى انتقال الأفراد من الأماكن النامية إلى تلك الأكثر ثراء ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

3- **الدوافع البيئية:** تتمحور حول العوامل البيئية الطبيعية مثل جفاف المحاصيل، والتلوث البيئي، والكوارث الطبيعية.

4- **الدوافع الاجتماعية:** هي العوامل التي تتعلق بتحسين نوعية الحياة لدى الأفراد مثل التعليم والخدمات والنمو والتطور الوظيفي.

الآثار المترتبة عن الهجرة غير القانونية :

مند بداية القرن العشرين تشهد دول الجنوب الأوربي هجرة أفريقية غير قانونية واسعة المدى ، فهذه الهجرة تواصل حركتها من مصدرها ومروراً بدول العبور وصولاً إلى أوربا ولهذه الهجرة أثار واسعة منها.

1-الآثار الديموغرافية: فهي تغير مظاهر النمو الديمغرافي وأعداد السكان وخصائص تركيبتهم المعهودة، حيث قد ينقص عدد السكان في المناطق الطاردة بشكل غير متوازن، فمثلاً تنقص فقط أعداد الذكور، أو عدد السكان في سن الشباب، تاركين وراءهم خللاً في بنية التركيب السكاني أو ما يسمى بالهرم السكاني، ونفس الأمر في المناطق الجاذبة للمهاجرين.

2-الآثار الاجتماعية : للهجرة غير القانونية أثار اجتماعية على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة ، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يتعرض للموت غرقاً في البحر، فمن أحد تلك الأثار الاجتماعية التفكك الأسري والاجتماعي، حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في البلاد الأم تفككاً أسرياً إذ يتبرك أسرته وأهله وذويه، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابط اجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنساني.

3-الآثار الاقتصادية: للهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول المصدرة أو المستضيفة، وغالباً ما تكون من الدول النامية، والتي لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، مما تؤدي

إلى نقص في اليد العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية، بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلة، في هذه الحالبة يؤدي المهاجر إلى توفير اليد العاملة لهذه الدولة بشكل فعلي، حيث يقول بعض الباحثين ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقبولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل.

4-الآثار السياسية والقانونية: ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، و التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسن النظم الدكتاتورية قوانينها الظالمة ، ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دون سبب أو محاكمة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على دولة ما من العوامل المسببة للهجرة. [43]

الخدمة الاجتماعية و الهجرة غير القانونية:

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بتنمية الموارد البشرية، كما تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة في الأفراد والجماعات والمجتمعات بقصد إحداث تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم، كما تسهم بجانب التخصصات الأخرى في توضيح المتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتنظيم الأفراد والجماعات وتشجيعهم على التعبير عن اهتماماتهم مما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة والمرغوبة.[44]

ولما كانت الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تقوم بالتدخل المهني مع مختلف المشكلات التي تواجه الوحدات الإنسانية، فهي تتعامل مع قطاعات الشباب بطرقها المختلفة، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى أفضل يستطيع الشباب من خلاله أن يشبع احتياجاته ويواجه مشكلاته ويكون لديه القدرة على تحمل المسئولية وأن يحسن من أدائه ويكون قادر على التعاون والتفاعل مع الآخرين.[45]

وقد تأثرت الخدمة الاجتماعية شأنها شأن المهن التي تعمل في مجال السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية بالمتغيرات الهائلة التي اعتبرت المجتمع الإنساني وبخاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين وأثرت على السلوك الإنساني وأنماط حياة الناس.

وتسعى الخدمة الاجتماعية الى استخدام كافة المعارف لدعم الأساس العلمي والمنهجي لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم التي تتناسب مع احتياجات المجتمع بكافة أنساقه الاجتماعية وطبيعة المهام والتوقعات التي يتطلبها المجتمع الإنساني من مهنة الخدمة الاجتماعية حتى تصبح أكثر فاعلية وقدرة على مساعدة المجتمعات في تحقيق أهدافها ومواجهة التغير والمشكلات التي تعاني منها هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية.[46]

والخدمة الاجتماعية لم تعد قاصرة على متابعة التغيرات ومواجهة ما ينجم عن هذه التغيرات من مشكلات تتطلب الحل أو حاجات تتطلب إشباع بل مهنة لإحداث التغييرات المقصودة في المجتمع ليصبح لدى أفراده القدرة على التعامل مع كافة مشكلاتهم، لذا يمكن أن يكون لها دور هام في توعية الشباب بخطورة ظاهرة الهجرة غير

القانونية وقد تحددت مشكلة الدراسة في محاولة التوصل إلى تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية لتنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية.

ثامناً: منهجية الدراسة

1- منهج الدراسة :

تأتي هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية. واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات والحقائق على المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة .

2- أداة الدراسة:

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها لذلك اعتمدت الدراسة على العمل المكتبي كأداة للدراسة والمتمثلة في الكتب العلمية والدراسات والبحوث السابقة، كما اعتمدت الدراسة على الدوريات والمجلات العلمية.

3- استنتاجات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية عن طريق ما تم تحليله من خلال أدبيات الدراسة .

تاسعاً: التصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية:

انطلاقاً من أهداف المهنة في المساهمة في إحداث التغير المقصود والمرغوب في المجتمع ولقناعة الباحثان بأن التغيير البشري يساعد بسهولة في إحداث التغيير المادي المرغوب على الرغم من التكامل بين النوعين من الأهداف، وانطلاقاً من أن تنظيم المجتمع قد اتجه في أولى مراحل تطوره إلى الدعوة إلى تدعيم النظام الأخلاقي للمجتمع وهو ما عبر عنه " ليندمان" في كتابه المجتمع 1921م وما تضمنه تقريره في 1939م والذي تضمن التركيز على أهداف تثقيف الجماهير وزيادة وعيهم بمشكلاتهم واحتياجات مجتمعهم.[47]

1- الأسس التي تم الاعتماد عليها في بناء التصور المقترح:

أ- الإطار النظري للدراسة الحالية وما تضمنه من معارف.

ب- تحليل نتائج الدراسات السابقة التي استعانت بها الدراسة الحالية.

ويمكن تحديد بعض المسلمات التى اعتمد عليها التصور المقترح:

- أهمية الشباب باعتبارهم قوة المستقبل والقوة القادرة على بذل الجهد والعطاء والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية.
- توعية الشباب ودعمهم للوقاية من الخوض فى رحلة الهلاك والمخاطر عن طريق الهجرة غير القانونية.

- محاولة تغيير تفكير الشباب ونظرتهم للهجرة غير القانونية وتوضيح أنها إحدى الجرائم المنظمة.
- التزويد بالمعارف التي توضح كيفية مواجهة الاضرار والمخاطر الناتجة عن الهجرة غير القانونية واثارها السلبية على الشباب وأسرهم والمجتمع ككل.

2- أهداف التصور المقترح:

الهدف العام:

يهدف التصور إلى تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية.

الأهداف الفرعية:

أ- التعرف على أنواع الأَضرار والمخاطر الناجمة عن الهجرة غير القانونية على الشباب المهاجر وأسرهم ومجتمعهم.

ب- التعرف على الدوافع والأسباب المؤدية لمخاطر الهجرة غير القانونية لدى الشباب.

ج- التعرف على الانعكاسات السلبية المترتبة على مخاطر الهجرة غير القانونية لدى الشباب.

3- ركائز تحقيق التصور المقترح:

أ- المعارف المهنية. ب- القيم المهنية. ج- المهارات المهنية.

4-عوامل نجاح التصور المقترح:

أ- عقد اللقاءات والندوات والمقابلات مع الشباب المستهدف والقيادات وأرباب الأسر والخبراء المهتمين بقضية مخاطر الهجرة غير القانونية لدى الشباب.

ب- إعداد النشرات والكتيبات التي توضح أنواع المخاطر الناجمة عن الهجرة غير القانونية لدى الشباب.

ج- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المنوطة برعاية الشباب لتقديم الخدمات والبرامج لتنمية وعي الشباب بأضرار ومخاطر الهجرة غير القانونية.

د- ضرورة التأكيد على أهمية دور الخطاب الإعلامي والديني وضرورة ترجمة الخطاب الديني إلى خطاب إعلامي لرفع مستوى الوعي عند الشباب بخطورة الهجرة غير القانونية.

هـ- ضرورة وضع تنظيم تشريعي لتجريم هذه الظاهرة، وتشديد العقوبة على منفذيها والقائمين بها.

نطرح مجموعة من المهارات التي نستعين بها في الخدمة الاجتماعية:

- المهارة في إجراء المقابلات.
- المهارات في إدارة الحوار.
- المهارة في التفاوض.
- المهارة في إدراك المجتمع لمشكلاته.
- المهارة في تحديد مشكلات المجتمع.
- المهارة في تعديل سلوك الإقناع.
- المهارة في عقد الندوات واللقاءات.
- المهارة في الاتصال والتنسيق.

– المهارة في إدارة الأزمات والكوارث. – المهارة في التحليل النقدي للمشكلات الاجتماعية.

5 – الأدوات المهنية المستخدمة في التصور المقترح :

هناك العديد من الأدوات التي تستخدمها مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهدافها وهى تتمثل في: (الاجتماعات، الندوات، المؤتمرات، اللجان، ورش العمل، المناقشات، الملاحظة)، وكل أداة حسب ما يحتاجه الموقف الذي يتعامل معه المنظم الاجتماعي.

الاستراتيجيات الواجب استخدامها:

(الاتصال، الحوار والإقناع ، تعديل السلوك ، التفاعل، التعاون).

التكتيكات المستخدمة:

(التدريب على حل المشكلة ، المناقشة الجماعية، ، جلسات الاستماع).

المبادئ المهنية الموجهة لتطبيق التصور المقترح :

(المشاركة، الاستثارة، تعبئة الجهود، الدراسة المستمرة، تقدير الاحتياجات، المسئولية الاجتماعية، استثمار الموارد المتاحة، التنسيق والاتصال).

آليات المواجهة لمشكلة الهجرة غير القانونية:

ترى الدراسة الراهنة أنه رغم الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة الهجرة غير القانونية، إلا أن الأمر يتطلب مزيداً من الإجراءات، وذلك في ضوء ارتفاع أعداد الشباب المهاجرين بطريقة غير قانونية، والنتائج السلبية المترتبة على ذلك، وفي هذا الإطار يجب أن تعمل كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بطرح كافة

للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية ووقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية... فيما يلي أهم عناصر الاستراتيجية:

1– توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار سوق العمل والهجرة في الدول الأوروبية.

2– تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير القانونية على الحدود.

3– ضرورة التعاون لتنفيذ مشروع حملة قومية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير القانونية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

4– ضرورة قيام الدولة بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج.

5- نظراً لمعاناة دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من الهجرة غير القانونية كدول عبور ودول إقامة غير شرعية شأنها شأن الدول الأوروبية، فمن الضروري التعاون كشركاء عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.

5- تنظيم الأمن البحري في الموانئ والمياه الإقليمية وفقاً لقوانين المنظمة البحرية العالمية.

مقترحات لوقاية الشباب من الهجرة غير القانونية:

1- تحصين النشء والشباب في المجتمع الليبي ضد الجريمة وذلك من خلال تنمية القيم الأخلاقية وقيم الولاء والانتماء للوطن.

2- دعم مراكز الدراسات والبحوث العلمية و الاجتماعية لدراسة الظواهر المجتمعية ومنها تحليل ظاهرة الهجرة غير القانونية.

3- تسوية المشكلات السياسية لتخفيف الضغوط الدافعة للهجرة غير القانونية.

4- تنشيط المؤسسة الاعلامية لأهمية دورها في تغيير سلوكيات المجتمع وتعزيز روح الانتماء.

5- تفعيل دور المراكز الثقافية ومنظمات المجتمع المدني في تنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية.

6- المواجهة القانونية والأمنية عن طريق سن التشريعات والقوانين التي تجريم هذه الظاهرة وتشديد العقوبة على منفذيها والقائمين بها والوسطاء فيها، والتنسيق والتعاون الدولي والأمني وتفعيل الاتفاقيات الدولية بمكافحة الجريمة المنظمة، وتعزيز التعاون المشترك مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة للحد من هذه المشكلة.

قائمة المراجع والهوامش:

1- خالد علي لورد، هجرة الشباب: الدوافع والفرص والتحديات، مجلة آفاق الهجرة- مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، الخرطوم، ع(13) 2014، ص ص11- 12.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساسيات التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص34.

3- أمال كمال: الشباب وبرامجه في التليفزيون المصري، بحث منشور بالمجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد(1)، 2002، ص3.

4 - https://fanack.com/ar/libya/population-of-libya.

5- علي أحمد مذكور: نظريات المناهج التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، 39.

6- إبراهيم مذكور: قاموس العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص644.

7- إحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص39.

8- Elaine P. Congress: Gestalt, Encyclopedia of Social Work, National Association of Social Workers Press Inc., Nineteenth Edition, Vol.2, 1995, P.1118.

9 - Robert Barker: The Social Work Dictionary, Washington, N.A.S.W., 1997, P.32

10 - Allanunwin Peter Beilherz: Social Theory, Australian, Northsydne, University Press, 1999, P.114

11- شريف سنوسي: خدمة الجماعة وتنمية الوعي بحقوق الإنسان، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء الثاني، أكتوبر2005، ص412.

12- محمد علي محمد: الشباب والمجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص30.

13- إبراهيم مدكور: المرجع السابق، ص333.

14- فرد ميلسون: الشباب في مجتمع متغير، ترجمة يحيى مرسي عيد بدر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص5.

15- علي إبراهيم محرم: الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي ورعاية الشباب، دار نور الإيمان، القاهرة، 2011، ص29.

16- مدحت محمود أبو النصر: الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، الدمام، 2013، ص6.

17- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2014، ص 973.

18- فتحية كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، ع(4)، 2010، ص ص43- 53.

19- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2012، ص14.

20- سعد عبد الرازق محسن الخرسان، مفهوم الهجرة وأنواعها، قسم الجغرافيا، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، 2016، ص

21– قسم بحوث الجريمة: الشباب والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص هـ.

22– أيمن أديب سلامة: الحماية الدولة لطالب اللجوء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص93.

23– هالة غالب: المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجر، المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادي والخمسون، العدد الأول، مارس 2008، ص111.

24– عثمان الحسن محمد، ياسر عوض الكريم: الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص ص17–18.

25– نجوى حافظ: الهجرة غير المشروعة إحدى وصر الإتجار بالبشر، ورقة عمل مقدمة لندوة الإتجار بالبشر في ضوء المعايير الدولية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2008، ص2.

26– عبد الفتاح عبد الخالق: الهجرة غير الشرعية الدور الأدنى لمواجهتها، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، 2003، ص5.

27– إيهاب عبد الخالق هيكل، اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بإحدى محافظات الجيزة، بحث منشور، المجلة الاقتصادية، العلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مجلد 7، عدد 1، 2015.

28– عزالدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد: واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (6)، العدد (1)، يونيو، 2017، ص 131.

29– محمد سالم محمد الأسطل: اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير منشورة ، قسم الصحافة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2017، ملخص الرسالة ص ت.

30– محمد إمحمد محمد أبو زيد: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، 2011– 2017، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019، ملخص الرسالة ، ص ح.

31– أحمد محمد إبراهيم أحمد الشال: توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها "دراسة مطبقة بإحدى قرى محافظة الدقهلية"، قسم الإرشاد الزراعي، والمجتمع، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2020، ص281.

32– حسن خميس إبراهيم: العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد(51)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2020، ص 505.

33– سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة والنشر، القاهرة، 1984، ص142.

34 Dictionary of psychology, New York, the penguin Reference press, 1997, p315

35– سمير حسن منصور، وآخرون: برنامج مقترح لتنمية الوي السياسي لدى الشباب، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2006، ص26.

36– سمير حسن منصور ، المرجع السابق، ص81.

37– بسمة حسن، مميزات مرحلة الشباب والمراهقة، 2017 www.almrsal.com

38– أحمد عبد الفتاح ناجي، تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، بحث منشور، المؤتمر العلمي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2004.

39- عادل محمود مصطفى، رؤية تحليلية لواقع الشباب العربي من منظور الخدمة الاجتماعية، العدد الثالث، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، 2016، ص 140.

40- ذكرى عبد المنعم إبراهيم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية في المجتمع العراقي: بحث أنثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، بحث منشور، مجلة الآداب، العدد (106)، العراق، 2013، ص 592.

41- راشد صالح مصلح، بعض العوامل النفسية وعلاقاتها بالاتجاه نحو الهجرة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 66.

42- صهيب شلبي الخزاعلة، ما هي دوافع الهجرة، 2019. www.cawdoo3.com

43- عزالدين مختار فكرون، علي الجد: واقع الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق ص ص138، 139.

44- محمد بهاء الدين بدر الدين: آليات تفعيل مشاركة الشباب الجامعي في الأنشطة الطلابية، دراسة من منظور خدمة الجماعة، المؤتمر العلمي الدولي العشرون، المجلد الثالث، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة ،2007، ص1663.

45- محمود ناجي محمود السيسي: ممارسة نموذج الحياة في خدمة الفرد وتخفيف هذه المشكلات الناتجة عن الضغوط الحياتية لدى الشباب الجامعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2006، ص1643.

46- هشام سيد عبد المجيد: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، رؤية معاصرة لتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة عمل، مؤتمر الخدمة الاجتماعية الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005، ص3470.

47- تومادر مصطفى أحمد: إدراك الشباب الجامعي لمشكلات التلوث الأخلاقي وعلاقته بتنمية المجتمع "دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور، المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003، ص417.